القدس في معاهدات السلام العربية والإسرائيلية

الدكتور غازي ربابعة
قسم العلوم السياسية – الجامعة الأردنية
عمان – الأردن

ملخص باللغة العربية

تتناول الدراسة وضع القدس في مشاريع التسوية السلمية بين الدول العربية والكيان الصهيوني منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979م، مرور باتفاق أوسلو 1993م، واتفاق وادي عربة عام 1994م. وقد تناولت الدراسة التصورات السياسية لجانبي الصراع بشأن مستقبل القدس وقد خلصت الدراسة إلى أن القدس لم تحض رغم أهميتها بما تستحق من بحث بهذه المشاريع مما يجعل إمكانية الوصول إلى تسوية سلمية بشأنها أمر مستبد مما يجعل خيار القوة هو السبيل الأكثر احتمالاً في المستقبل.

Abstract

This study discuss the state of the Jerusalem in the plane of peace settlement between Arab countries and the Zionist, since singing camp David truce in the 1979 through also agreement in 1993 up top wadi araba agreement in 1994. reah of a peaceful settlement impossible and paths te way. The study discussed the political conceits of the two struggling parties about the future Jerusalem, the study concluded that which it deserves from such plans which makes the for the option.

المقدمة:

تحظى مدينة القدس بأهمية بالغة تميزها عن سائر المدن العربية والإسلامية لمكانتها الدينية من ناحية ولوقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي الغاشم من ناحية أخرى، وبسبب هذه المكانة وموقعها الفريد في مسيرة التاريخ البشري فقد تنافست الحضارات البشرية المتعاقبة للسيادة والسيطرة عليها وبسبب ذلك جرت في ساحاتها وأسوارها عدة معارك للسيطرة عليها وقد تسلل اليهود إليها بدعم إمبريالي غربي حتى تمكنوا من السيطرة على جزئها الغربي في حرب عام 1948م ثم تمكنوا من السيطرة على جزائها الشرقي عام 1967م ولما كانت القدس تمثل مكانة دينية في تاريخنا الإسلامي والعربي باعتبارها قبلة المسلمين الأولى وتشد الرحال إليها ويقدسها ما يزيد عن مليار مسلم وإن إدعاء اليهود السيادة عليها يجعل هذه المدينة بؤرة للصراع المتفجر سواء أكان في معرمة الحرب أو في معرمة السلام.

ومنذ بدايات ظهور النظام الدولي الجديد الذي بدأ يتشكل منذ انتهاء الحرب الباردة عام 1991م بانهيار الاتحاد السوفيتي بدأ العالم الثالث يتحدث بلغة الحوار السياسي لحل الصراعات الطرق السلمية ولما كان العالم العربي والإسلامي يتأثر في سير الأحداث اتفاق نهائي يرضي جميع الأطراف المتفاوضة.

استهدفت هذه الدراسة استعراض تصورات أطراف النزاع المختلفة في إيجاد تسوية قضية هذه المدينة المقدسة بما يساعد في توضيح الرؤى السياسية المختلفة في معاهدة السلام الدائرة حول القدس وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام، كانت الأولى عن التصور اليهودي لمدينة القدس والقسم الثاني عن التصور العربي للقدس والثالث حول معادلة السلام الدائرة حول القدس مع تباين موقعها في مشاريع هذه الاتفاقيات منذ كامب ديفيد مرورا باتفاقيات أوسلو حتى معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة في تناولها لقضية القدس في اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية حيث تبرز الدور الكبير الذي تلعبه قضية القدس خلال الاتفاقيات حيث تشير هذه الاتفاقيات إلى أن قضية القدس تحظى باهتمام بالغ من جميع الأطراف المتفاوضة وتقوم هذه الدراسة أيضا بتسليط الضوء القدس في مسارات التفاوض.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالتصورات اليهودية لمدينة القدس وعن مدى استعدادها للتنازل أو التفاوض بشأنها لكي توضع لدى صانع القرار العربي والمفاوض العربي والرأي العام العربي أبعاد المخطط اليهودي لتهويد هذه المدينة المقدسة.

فرضية الدراسة:

تدور فرضية هذه الدراسة حول فكرة رئيسية هي أن قضية القدس في معاهدات السلام الإسرائيلية العربية يمكن أن تكون نقطة الفصل بين عربة القدس أو تهويدها.

حدود الدراسة:

تبحث هذه الدراسة بالطروحات الإسرائيلية والعربية التفاوضية في اتفاقيات السلام بما يتعلق بقضية القدس منذ اتفاقية كامب ديفيد حتى الوقت الحاضر مع عرض لأهم النقاط

التي تشير إلى سير المفاوضات بما يتعلق بالقدس وعروبتها من الجانب العربي المفاوض.

إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية هذه الدراسة حول الإجابة عن عدة تساؤلات، ماهي التصورات الإسرائيلية المستقبلية بشأن قضية القدس؟ وما مدى استعداد إسرائيل لإعادة القدس عربية إسلامية؟ ما هو مضمون الاتفاقيات التي توصلت إليها إسرائيل مع بعض الأقطار العربية حول القدس؟

منهجية الدراسة:

يعتمد المنهج المتبع في هذه الدراسة على أسلوب تحليل المعلومات التي تم الاطلاع عليها واستخدامها في مختلف الدراسات والبحوث و أوراق العمل، ولعل أهم المسوغات لذلك هو لأهمية قضية القدس في اتفاقات السلام العربية الإسرائيلية وقد توخت هذه الدراسة الاطلاع على عدد كبير من المصادر التي تحتوى معلومات عن هذا الموضوع.

1- القدس في التصور الإسرائيلي:

بعد صدور قرار تقسيم فلسطين عام 1947م رحب به اليهود كإجراء تكتيكي إلا أن السياسة الإسرائيلية اللاحقة حالت دون تنفيذ قرار تدويل القدس الوارد في قرار التقسيم وفي حرب 1948م وحرب عام 1967م تمكنت إسرائيل من السيطرة على كامل القدس بشقيها الغربي والشرقي بما فيها من مقدسات إسلامية ومسيحية وقامت بتشريد عدد من سكان القدس فيما كان يعرف بالحي اليهودي ثم بدأت باتخاذ مجموعة من الإجراءات الإدارية والتشريعية للتشديد منها على القدس الشرقية، وتضاعف مساحة القدس لتصبح مئة كيلومتر بدلاً من أربعة كيلومترات وقد حدد رئيس بلدية القدس " ميرون بنفسي " حدود بلدية القدس حسب التصور الإسرائيلي: " لقد رسمت بعناية لتتضمن غالبية يهودية كبيرة ضمن الحدود الجديدة، فقد أخرجنا من المناطق الفلسطينية المأهولة بالسكان الفلسطينيين بينما أدخلنا فيها الأراضي المتاخمة للقرى العربية وهذا أدى إلى وجود 197 ألف يهودي و 68 ألف عربي في مدينة القدس الموسعة وفي داخل حدود البلدية القديمة ويوجد 60 ألف فلسطيني ومنه يهودي[1].

وقد ترجمت الإجراءات السياسية الإسرائيلية مشروع إيجال ألون عام 1967م، والذي يقترح بخصوص القدس إقامة ضواحي مأهولة بالمستوطنين اليهود في شرق القدس وإعادة تعمير اليهودي. أما برامج حزب المابام عام 1969م عام 1971م فقد أكد نصه " أن القدس الموحدة سوف تبقى عاصمة إسرائيل " ومشروع غولدامائير عام 1971م المشهور بلاءاته الخمسة منها (لإعادة القدس القديمة والجديدة)[2].

وينسجم قرار ضم القدس وجعلها عاصمة إسرائيل مع برامج مختلف الأحزاب الإسرائيلية[3] فتجمع المعراخ الذي يضم أحزاب العمل ومابام والأحرار المتقلين تؤكد على أن القدس الموحدة تحت سيادة إسرائيل هي عاصمة دولة إسرائيل، حيث تتواجد فيها مقر رئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا.

ولا يؤيد شمعون بيريز إقامة دولة فلسطين وإنما يؤيد فدرالية أردنية فلسطينية لا تكون القدس جزءاً منها[4].

وقد أعلن إسحاق رابين أمام الكنسيت:

" لقد أصررنا على أن القدس لن تندرج في إطار التسوية المرحلية وستبقى القدس موجودة تحت سيادة إسرائيل وكذلك لن يحدث اقتلاع مستوطنات لن نكرر بعد ذلك في يهودا أو السامرة أو غزة " [5].

وفعل إسحاق رابين الموقف الإسرائيلي بشأن القدس بصورة جلية " القدس قلب الشعب اليهودي وروحه ومن ثم فإن حكومة إسرائيل هذه لا يمكنها التنازل في شأن القدس الموحدة والتي ستبقى إلى الأبد تحت السيادة الإسرائيلية وعاصمتنا".

ويؤكد رابين ذلك في مقابلة مع صحيفة القدس العربية يوم 1993/6/10.

" لدينا اتفاق مع الأمريكيين على أن وضع القدس الموحدة لن يبحث ضمن المجلس التنفيذي للسلطة الانتقالية..ولن يناقش في الفترة الانتقالية ". أما شمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل الجديد فهو معتدل:" القدس قبلة العرب، القدس لها أولوية في سياستنا وديننا، ستظل القدس موجودة وستظل القدس موجودة وستظل عاصمة إرائيل خاضعة للسيادة الإسرائيلية ومن مسؤوليتنا، أن نؤمن الأماكن المقدسة اليهودية والمسيحية والإسلامية "[6].

ويمكن القول بأن المشاريع الإسرائيلية جميعها المعلن عنها موجب مشروع ألون 1967م أو خطة موشيه دايان أو خطة غولدامائير أو خطة بيغن أو خطة شامير كانت جميع هذه المشاريع قد جعلت قاسماً مشتركاً خاصاً بشأن القدس وهو موحدة تحت سيادة إسرائيل كعاصمة أبدية لها ولا تخضع للمساومة ورفض أي مشروع عربي أو غير عربي يدعو إلى عودة القدس تحت السيادة العربية وبدل ذلك احتفاظ إسرائيل بالقدس موجودة تحت سيادتها بعد كامب ديفيد[7].

2- القدس في التصور العربي والإسلامي :

تعتبر القدس الرمز الروحي والامتداد التاريخي لشعوب الأمة العربية والإسلامية منذ العهدة العمرية ولقد بقيت المدينة المقدسة في ظل السيادة العربية والإسلامية التي استمرت زهاء ثلاثة عشر قرنا كانت القدس خلالها شاهدا حقا على التسامح والتعاون بين أتباع الديانات المساوية[8].

ومنذ وقوع القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي والعرب والمسلمين يعقدون المؤتمرات، فقد عقد وزراء خارجية الدول الإسلامية ثلاثة وعشرون مؤتمراً واتخذت القرارات والتوصيات التي أكدت على ضرورة عودة القدس إلى السيادة العربية وقد تلخص الموقف العربي والإسلامي في التأكيد على عودة الدس للسيادة العربية ورفض تدويل القد ورفض جعلها مدينة مفتوحة ومقاومة إجراءات التهويد الإسرائيلية ولكن هذه الثوابت في السياسات العربية والإسلامية جرى إختراقها في (أوسلو) بين اليهود والفلسطينيين حيث تركت القدس المرحلة النهائية في ربيع 1996 دون تحديد المدة الزمنية للوصول إلى اتفاق وتكون إسرائيل كذلك أكملت تهويد هذه المدينة وعملت على طمس معالمها العربية والإسلامية[9].

إن ما وصلت إليه الأمة العربية الإسلامية من ضعف روح التعاون أدى إلى تمكين إسرائيل من تنفيذ إستراتيجياتها للاستيلاء عليها وطمس معالمها الإسلامية من خلال مشاريعهم المعلنة وغير المعلنة لإقامة الهيكل اليهودي فيها.

ويتضح الخطر من أن ثمة مصالح إسرائيلية تمكن وراء عملية تأجيل البحث في قضية القدس حتى المرحلة الثانية من عملية السلام حيث تكسب الوقت الكافي لإنجاز أو استعمال عملية تهويد القدس وضم أكبر مساحة ممكنة من الأرضي العربية حسب مشروع القدس الكبرى[10].

وتحتل القدس في كل عربي مسلم مكانة عالية فهي عربية في تاريخها وحديثها وهذا ليس كلام العاطفة ولكنه صوت الحق والعدل وهو ثابت الأدلة والبراهين والوثائق التي لا يستطيع أي مؤرخ أو باحث تاريخي لديه الأمانة العلمية أن يشكك في عروبة هذه المدينة وقدسيتها أو يثبت أنها غير عربية وكذلك نجد أن روح القدس يتجلى في حرمها الشريف على مر التاريخ الإنساني منذ أيام سيدنا إبراهيم حتى مجيء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم[11].

وكذلك الصخرة المشرفة التي يقول علماء الأنساب القدامى في الصحراء أن ملك البيوسيين مليكا صادق تعبد عندها وقدم الضحايا، ونبي سيدنا داود عليه السلام فوقها مذبحة، وكذلك انتظر سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام الراق عليها ليصعد على السماء، لذلك أصبحت هذه المدينة قبلة المسلمين الأولى في صلاتهم وعبادتهم وفي الحديث الشريف المتفق عليه أن القدس والمسجد الأقصى أحد ثلاثة مساجد تعتبر زيارتها شرعاً وأن غيرها من مساجد المسلمين في كل أنحاء العالم وبذلك تكون قدسيتها عند الملمين اكبر واعز من أي ديانة أخرى، لذلك قام المسلمون على مدى فترات تاريخهم بإعادة بنائها وترميمها في كل فترة منذ زمن الخليفة المسلم عبد الملك بن مروان حتى قيام المغفور له الملك الحسين بن طلال بإعادة ترميمها واعمارها على نفقته الخاصة في وقتنا الحاضر[12].

3- القدس في اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية

أ - القدس في اتفاقيات كامب ديفيد عام 1979:

اعتبرت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2742) أساس عملية التسوية السلمية، واعتبرت مصر القدس جزء من الضفة الغربية المحتلة ومما يلفت الانتباه أنه لم يرد في اتفاقيات كامب ديفيد أي إشارة لموضوع القدس مع الأخذ بعين الاعتبار أن قرار (242) الذي أعتبر أساساً ومرجعاً للمفاوضات كان على الدوام محل خلاف في التفسير فقد حاول الجانب الإسرائيلي تفسير القرار بما يخدم أعراضه في السيطرة على بعض الأراضي المحتلة وفي مقدمتها القدس، وحتى اتفاقيات الحكم اتفاقيات الذاتي الواردة في اتفاقيات كامب ديفيد فقد فسرها الجانب الإسرائيلي على أنه حكم ذاتي لسكان فقط دون الإقليم، وقد أصر الجانب المصري في المفاوضات أن يشمل انتخاب المجلس الإداري سكان القدس الشرقية. وهذا الأمر الذي أصرت السلطات الإسرائيلية على رفضها اعتبار أنه يحد من سيادتها على القدس الشرقية وأن الحكم الذاتي في التفسير الإسرائيلي لا يعني أكثر من حكم الفلسطينيين لأنفسهم في أمور حياتهم اليومية كالصحة والتعليم مع بقاء الأرض تحت السيادة الإسرائيلية مع الانسحاب من المناطق ذات الكثافة السكانية وهو ما أصطلح على تسميته بإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي وحتى القدس لن تكون من المناطق المشمولة لهذا احل على اعتبار أنها العاصمة الأبدية لإسرائيل التي تشمل أكثر من 27% من مساحة الضفة الغربية[13].

لقد حدد مناحيم بيغن رئيس وزارة إسرائيل نهجه السياسي بعد زيارة السادات إلى القدس في عدم العودة إلى حدود 1967م، وفي أن الضفة الغربية وقطاع غزة(السامرة ويهودا) يجب أن تكون جزءاً من الكيان الإسرائيلي وهو يعتبر الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وغزة حقاً مشروعاً لليهود كما هو حقهم في الاستيطان في كل أرجاء القدس[14].

وفي حفل توقيع السلام مع مصر أعلن بيغن " أن أعظم إنجازات حياته هو اليوم الذي أصبحت في القدس مدينة موحدة حيث عانق الجنود الإسرائيليين الشجاعان الأقوياء بالدمع الأحجار القديمة وقبلوها "[15].

ومما تجدر الإشارة إليه أن موضوع القدس استبعد من المباحثات المصرية الإسرائيلية واقتصر البحث في موضوع القدس على رسالة وجهها الرئيس السادات ومناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل إلى الرئيس جيمي كارتر وتظهر الرسالة مدى التعارض في مواقف كل من الطرفين المصري والإسرائيلي[16].

لم يقبل رئيس وزراء إسرائيل خلال المحادثات أي مساس بادعاءات إسرائيل السيادة على القدس، وأطراف قضية القدس غير قابلة للتفاوض، ورفض رفع أي علم عربي أو إسلامي عليها حين قال لسايروس فانس وزير الخارجية الأمريكي آنذاك بأنه تدنيس للمقدسات واقترح أن يرفع علم إسرائيل على القدس، وأنه وبحالة الإلحاح على قضية القدس سيكون مضطراً إلى مغادرة كامب ديفيد فوراً لذلك تقرر إسقاط ذكر القدس من اتفاقية السلام الشامل على أساس أن يحدد كل طرف موقفه منها في كتاب ملحق[17].

ويتضح من خلال الرسائل التي أرسلها الرئيس المصري أن الموقف الرسمي لمصر يفصل بين السيادة على القدس القديمة والجديدة إذا أن مصر اعتبرت القدس جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية تطبيقا للقرار (242) لمعنى اعتبارها من الأراضي المحتلة، وكذلك راعت مصر الطبيعة الخاصة بالقدس كونها من الأماكن التي يقدرها أصحاب الديانات السماوية لذلك أقرت مصر بحق جميع الشعوب بالوصول إلى المدينة وممارسة حرية العبارة فيها[18].

وقد أصبح الموقف المصري بعد أن كان يطالب في عهد الرئيس جمال عبد الناصر بتحرير القدس وعودتها للسيادة العربية جزءاً من الموقف العربية بشكل عام منذ عام 1982 حيث طالبت مصر والدول العربية مجتمعه بإعادة القدس الشرقية إلى السيادة العربية وأن تكون جزءاً ومن الدول الفلسطينية المستقلة إلى جانب ضمان حرية المرور لتباع الديانات الثلاث للأماكن المقدسة في مدينة القدس[19].

ب- اتفاقية السلام الفلسطينية الإسرائيلية

لم يرد في الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية الموقعة عام 1993 إلى مرجعية المفاوضات التي لم تشر الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية إلى ميثاق الأمم المتحدة أو أقرار الجمعية العامة أو مجلس الأمن[20]. وبالرغم من استناد المرحلة الانتقالية من الحكم الذاتي لتسوية قضية القدس لأي قرار 338/24 ألا أن مذكرة الدعوة ذكرت أن المفاوضات تستند إلى القرار 242 للتفسير وليس للتنفيذ[21]. وقد تجاهلت الاتفاقية مسألة السيادة الفلسطينية على القدس والضفة الغربية وغزة[22].

ومع بداية المفاوضات توصلت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على وثيقة إعلان أوسلو حول ترتيبات الحكومة الذاتية والانتقالية التي وقعت في واشنطن عان 1993م، ونصت على أن تكون هنالك فترة انتقالية لمدة خمس سنوات تبدأ مع انسحاب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا، على أن نبدأ المفاوضات الوضع النهائي الدائم الطرفين في ارب وقت ممكن وخلال مدة لا تتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية[23].

وقد سمحت الاتفاقية لسكان القدس المشاركة في انتخابات الحكم الذاتي ونجحت إسرائيل في تأجيل الاهتمام الدولي والإقليمي بوضع القدس إلى المرحلة النهائية من عملية السلام وقد ترك بحث موضوع القدس إلى المرحلة النهائية من العملية السلمية[24].

لقد عمل اتفاق أوسلو على تقسيم فلسطين على أربع منطق وهي المنظمة المحتلة عام 1948 وتشكل 78% من مساحة فلسطين وقد أهملها الاتفاق ومنطقة القدس الكبرى وتركت لمرحلة التفاوض حول الوضع النهائي. وغزة وأريحا المتبقية من الضفة الغربية والتي يتم فيها إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي وإقامة حكم ذاتي جزائي[25]. وفي معرض الحديث عن سلبيات الاتفاق يشير الدكتور وليد الخالدي إلى جملة من السلبيات أهمها: أن الاتفاقية لم تحدد أية قدس هي المعنية هل هي القدس الشرقية؟ عام 1967 أم القدس التي تضم الأماكن المقدسة؟ القدس الغربية على الطرف الآخر من خط الهدنة الأردني – الإسرائيلي عام 1967م، أم القدس الإسرائيلية الكبرى التي تمتد من كريات أربع في الخليل إلى بيت أيل شمال رام الله ومن الخان الأحمر إلى عمواس غرباً.

ومن الملاحظ أن اتفاق لا تلتزم إسرائيل بتسوية موضع القدس مع قرار 242 يشمل القدس اعتبارها جزء من الضفة الغربية ومن الملاحظ أيضا أن الاتفاق يسمح للفلسطينيين بالانتخابات دون الترشيح [26].

وقد استهدفت إسرائيل من إدراج موضوع القدس في التسوية النهائية لتحقيق زيادة سكانية يهودية 800 ألف نسمة بينما بلغ عدد العرب 180 ألف نسمة بينما تطرح القضية على مائدة المفاوضات لا يبقى للعرب سوى الأماكن الدينية يسمح لهم بإدارتها وتحل قضية القدس ضمن منظور ديني لا سياسي آخذين بعين الاعتبار أن من يملك السيادة السياسية يملك السيطرة الدينية أيضا فالاتفاق يحقق لإسرائيل المزيد من الوقت لتهويد المدينة عن طريق المزيد من الاستيطان ومصادرة الأرضي حيث صادرت إسرائيل بتاريخ 1990/4/27م (02) ألف هكتار من أرضي القدس العربية[27].

وخلال الجولات التفاوضية الثنائية والمتعددة الأطراف والتي كان من أهم نتائجها التوقيع على إعلان المبادئ في (13) أيلول 1993 في واشنطن وقد أثمر الاتفاق عن تنفيذ الحكم الذاتي في غزة وأريحا والذي ابرم في 4 أيار 1994 على أن يطبق الحكم الذاتي في غزة – أريحا أولاً.

وبشكل مباشر انتهت الترتيبات بإجراء انتخابات فلسطينية عامة اختيار مجلس فلسطيني بسيط السلطة ثم توسيع رقعتها لتشمل باقي مناطق الغربية المحتلة باستثناء القدس التي ترك موضوعها ليبحث في مفاوضات المرحلة النهائية على أن تبقي هذه الترتيبات قائمة وسارية المفعول لحين في المفاوضات النهائية والتي من المفترض أن تبدأ بعد ثلاثة أعوام من تطبيق الاتفاق والذي ينتهي في موعد لا يتجاوز عامين[28].

4- القدس في معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية:

كانت القدس قبل وقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 في رعاية الحكم الأردني الهاشمي، كما اهتم الهاشميون في إعمار وتطوير عمليات الصيانة في المسجد الأقصى وعلى نفقة المغفور له جلالة الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه ومن حسابه الشخصي.

أما بالنسبة لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية فقد وقعت الأردن على جدول الأعمال على المسار الأردني الإسرائيلي بعد توقيع جدول الأعمال الفلسطيني الإسرائيلي في وادي عربة، وتضمنت الاتفاقية الأردنية الإسرائيلية مقدمة وثلاثين مادة وخمس ملاحق تعالج قضايا الحدود والأرض والمياه والجريمة، والإجراءات المؤقتة وقد تم استعادة جميع الحقوق الأردنية في الأرض والمياه بالإضافة إلى تحقيق موقف متقدم حول موضوع اللاجئين والنازحين حيث أبقت المعاهدة الأردنية حل مشكاته 8م بالقانون الدولي، وقد تم تبادل النظر وأقامة معابر حدودية بين البلدين حيث تم ترسيم هذه الحدود واستعادة المياه وتفرغ الأردن ليكون البلد السند للشعب الفلسطيني والوقوف خلف قضاياه حتى يستفيد كامل حقوقه المشروعه[29].

وقبل توضيح هذه المعاهدة اتسم الرد الأردني بالحذر والاعتدال في محاولة المغفور له الملك الحسين بن طلال الإبقاء على كل البدائل مفتوحة وكانت الأردن الأكثر اعتدالاً من سائر الدول العربية الأخرى في إدانة على عدم "الاستجابة الكافية من قبل بيغن لعرض السادات السخي للسلام وعلى انتقاد سياسة إقامة المستعمرات في الضفة الغربية وفي الوقت نفسه حرص الملك حسين على أن لا يربط نفسه بمبادرة السادات أوما يشير إلى تأييدها، وازدادت شكوك الملك حسين في إمكانية إجراء تسوية مع إسرائيل في ضوء وصول تكتل الليكود على التأكد على حقوق اليهود في الضفة الغربية على أساس ديني وأيديولوجي بغض النظر عن الأسس والادعاءات الأمنية بالإضافة إلى تأكيد بعض أعضاء الوزارة الإسرائيلية على اعتبار الأردن دولة فلسطينية[30].

وبعد المقترحات التي تقدم بها بيغن في الإسماعيلية زادت مخاوف الأردن من تلك المقترحات والتي تعطي حكماً للسكان وليس للأرض وأقتصر الدور الوحيد المناط بالأردن على مشاركة ممثليه مع ممثلي إسرائيل والمجلس إداري المنتخب للحكم الذاتي في تقرير الإطار التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي ومسائل أخرى [31].

وقت لاقت مبادرة الرئيس الأمريكي ريغان قبولاً لدى الأردن وقد أكدت المبادرة فيما يتصل بالقدس على تجزئتها على أن يتقرر وضعها النهائي بالمفاوضات[32]. كما رحب الأردن بمبادرة وزير الخارجية الأمريكي شولتز عام 1988م واضطرت الأردن لفضها بسبب المعارضة الفلسطينية والسورية.

وقد جاء الاتفاق الأردني الإسرائيلي بخصوص القدس ليسمح للأردن برعاية الأماكن المقدسة وثمة تنافس بين من كانت له السيادة على الضفة الغربية والقدس وبين ما آلت إليه حقوق النيابة عن الشعب الفلسطيني بعد قرار الباط 1974، وتكون إسرائيل قد أغلقت ملف التعايش مع الفلسطينيين حول مستقبل القدس بإعطائها دوراً مميزاً للأردن برعاية المقدسات الإسلامية في القدس رغم نقدها بالتعارض مع الفلسطينيين حول مستقل القدس في المرحلة النهائية من المفاوضات.

ويمكن الاستدلال من خلال المؤشرات المطروحة حول مسالة القدس هو أن ثمة مبادرة عربية دولية (لتدويل القدس) الشرقية مع العلم أن قرار تقسيم فلسطين عام 1947 الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة دعي إلى تدويل كامل القدس الغربية والشرقية، والقبول العربي بتدويل القدس الشرقية فقط يتعارض مع الشرعية الدولية حيث يسمح هذا التوجه العربي لبقاء القدس العربية تحت السيطرة الإسرائيلية والتي نص قرار الأمم المتحدة على تدويلها وقد أيدت السعودية دعم وحدة ترميم وصيانة مصرية للمقدسات الإسلامية عن طريق اليونسكو الدولية.

ونشب نزاع بين مصر والسعودية من جهة والأردن من جهة أخرى حول اعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة مما يوضح أن موقف مصر والسعودية يتجه تدويل القدس بشرط السماح للمسلمين بإدارة المسجد الأقصى وقبة الصخرة.

وكان عدنان أبو عودة مندوب الأردن في الأمم المتحدة قد نشر مقالاً بعنوان عاصمتان في القدس مجزأة وميز بين المدينة المقدسة لكل الديانات وبين القدس كمدينة تتوسع باستمرار وهو تقسيم المدينة إلى:

العنصر الأول: جيروز اليمك.. المدينة المقدسة داخل الأسوار

العنصر الثاني: يتعلق بالمناطق خارج الأسوار باتجاه الشرق والشمال الشرق والجنوب الشرقي والجزء الغربي حول المدينة وهو ما يعرفه العرب والمسلمون بالقدس.

العنصر الثالث: وهو القسم الممتد خارج الحائط القديم في اتجاه الغرب والشمال الغربي الجنوب الغربي ويطلق عليه اسم أورشاليم وهو الاسم الذي يستخدمه اليهود[33].

لقد نص البند الثالث من إعلان واشنطن الموقع في 1994/7/20 أن " تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وبينما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها فإسرائيل ستولى أولوية عالية لدور الأردن التاريخي في هذه المقدسات بالإضافة إلى ذلك فقد اتفق الطرفان على العمل معاً لتعزيز إعطائه الأردن أولوية كبرى في إدارة المقدسات الإسلامية في القدس[34].

كما ونص البند (1) من المادة (9) من المعاهدة الأردنية الإسرائيلية على أن يمنح كل طرف الطرف الآخر حرية الوصول إلى الأماكن ذات الأهمية الدنية والتاريخية. وقد تم تسوية الخلاف الفلسطيني الأردني حول الدور الأردني من أن رعاية للاماكن المقدسة يأتي من باب الحرص على عدم نشوء فراع تؤدي إلى إخضاع القدس لوزارة الأديان الإسرائيلية وبالتالي إلى إضاعتها. وحتى لا تؤثر المعاهدة صراحة فقد نص البند (2) على أن تغيير الحدود كما هي محددة في الملحق (2) الحدود الدولية الداعمة والأمنية والمعترف بها بين الأردن وإسرائيل دون المساس بوضع أراضي وضعت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام 1996م "[35].

عززت اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية موقف الجانب الفلسطيني في تفاوضه مع إسرائيل لاستعادة السيادة على الأراضي الفلسطينية عندما ربطت اللاجئين والنازحين بالقانون الدولي وهذا يعطي الجانب الفلسطيني أفق أوسع جديد للتفاوض بما ذلك حق العودة للاجئين أو التعويض[36].

وكما ويشير المسؤولون الأردنيون إلى أن ما ورد في البند المادة الخامسة الخاصة بالحدود ومسائل الأرض الواردة في المعاهدة والتي نصت على أن تسوية مسائل الأرض وتعين وترسيم الحدود، وذلك دون إضرار الحكومة الإسرائيلية بأي من

الأراضي التي وقعت تحت سيطرتها عام 1967م، وهكذا خال دون انتقال مسؤولية الأماكن المقدسة في فلسطين فيها بما فيها القدس إلى وزارة الأديان الإسرائيلية[37].

الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

في ضوء دراسة موضوع القدس في معاهدات السلام العربية الإسرائيلية يمكن القول أن قضية القدس نقطة في مسار المفاوضات، ما لا يدع مجال للشك أن إسرائيل تحاول تأجيل النظر في هذه القضية المهمة وذلك كي تتمكن من الحصول على أكبر وقت من أجل تهويد هذه المدينة المقدسة، فمنذ قيام دولة إسرائيل أدعت أن مدينة القدس حق تاريخي لليهود، وفي العمل على تحقيق ذلك باشرت باتخاذ الخطوات العملية وتجسيدها على أرض الواقع، حيث دأبت على توطين إعداد كبيرة من اليهود القادمين من اليهود القادمين من الخارج في مدينة القدس ومحيطها وذلك في إطار مخطط كانت قد وضعته يهدف تغيير الطابع السكاني لهذه المدينة حيث قامت باقتلاع المواطنين العرب، علماً بأنهم كانوا يشكلون الأكثرية في معظم القدس، ومن خلال ذلك وخلال المفاوضات العربية الإسرائيلية يمكن القول أيضاً أن " إسرائيل لم تلتزم بهذه المعاهدات التي تم التوصل إليه بشأن القضية الفلسطينية عمة وقضية القدس بشكل خاص.

ب- التوصيات

إن المطلوب من الدول العربية المفاوضة مع إسرائيل فيما خص قضية القدس هو عدة أمور يجب أن تأخذها الدول العربية المفاوضة بعين الاعتبار منها:

1 - أن تكون مسارات المفاوضات العربية مع إسرائيل موحده بما يخص قضية القدس لإفهام إسرائيل بأن للعرب القدرة على التوحيد والتضامن وأنهم سوف يدافعون عن عروبة مدينة القدس بكل قوة.
2 - على العرب الضغط على جميع الدول التي تنوي نقل سفاراتها لدى إسرائيل للقدس، والتهديد بمقاطعتها انطلاقا من القرارات المتخذة من قبل جامعة الدول العربية.
3 - تفعيل دور الإعلام العربي وإعادة هيكلته بما يخدم قضية القدس من خلال توعية الرأي العام العربي الغربي بممارسات إسرائيل العدوانية على هذه المدينة لطمس عروبتها.
4 - متابعة القرارات المتفق عليها مع إسرائيل ومراقبة أعمالها في مدينة القدس لمنع تهويدها، والتمسك بالحق العربي والإسلامي في المدينة وعدم التفريط بأي شيء ممكن أن يخدم إسرائيل.

الهوامش:

(1) بول مندلي، الخداع، ترجمة محمد يوسف زايد، شركة المطبوعات والنشر 1993- بيروت ص: 201-208.
(2) شاكر النابلسي – اقطاب التسوية، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1986 ص: 70-72.
(3) غازي ربابعة، القدس في الصراع العربي الاسرائيلي، بيروت 1990، ص 22.
(4) سعيد نجم- النظام السياسي الاسرائيلي، دار الجليل، بيروت 1989، ص 308.
(5) عبد الله السيد- التسوية في الشرق الاوسط، الشركة المتحدة للتوزيع 1984، ص 48.
(6) برهان الدجاني- الاعتراف المتبادل بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ص 33.

(7) غازي ربابعة- الاستراتيجية الاسرائيلية للفترة 1967-1980، الشركة المتحدة للتوزيع 1984، بيروت، ص 460-467.
(8) مذكرة الهيئة الاسلامية المسيحية إلى المؤتمر الاسلامي الثالث والعشرين، لوزارة الخارجية، عمان 1990، في غينيا ص 1.
(9) فايز جابر، ملف القدس اللجنة الملكية لشؤون القدس 8-9.
(10) سميح المعايطة- التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي، دار الجليل 1984 عمان، ص 214-215.
(11) معين محمود، بيت المقدس مدينة كل الاديان، المكتبة العصرية، بيروت 1974، ص 207.
(12) محمد العامري- عروبة فلسطين في التاريخ دار الصادق، ص 106، 1970.
(13) المرجع السابق ص 3.
(14) محمد الرفاعي، اتفاقيات السلام المصرية الاسرائيلية في ظل القانون الدولي دار الجليل عمان 1984، ص 18.
(15) المرجع السابق ص 214-215.
(16) المرجع السابق، 214-215.
(17) بشير حبائي- الحكم الذاتي في كامب ديفيد السلام بين مصر واسرائيل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة 1980.
(18) عبد الله العرقان- قضية القدس في التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي، الشروق عمان 1998، ص 58.
(19) جعفر عبد السلام- معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية، مكتبة مصر للطباعة والنشر القاهرة1980، ص 247.
(20) مجلة الدرسات الفلسطينية، تقارير دولية لعملية السلام العربية الاسرائيلية العدد 62، 1992، ص 44.
(21) رجاء شحادة – التفاوض بشأن ترتيبات الحكم الذاتي، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 10، 1991 ص 144.
(22) خلود الاسمر، قرارت الامم المتحدة في مرجعية المفاوضات العربية الاسرائيلية، رسالة ماجستير الجامعة الاردنية 1994، ص 113.
(23) نزار أيوب، الوضع القانوني لمدينة القدس ص 168.
(24) عماد يوسف، الانعكاسات السياسية لانفاق الحكم الذاتي الفلسطيني، دار البشر 1992، عمان ص 03-32.
(25) جريدة الدستور الاردنية 1993/9/14
(26) البيادر السياسي، القدس المنسية الفصل بين السكان والجغرافيا هدف العدد 199 ص9.
(27) بول شلي- عقبات على طريق تنفيذ الاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي، جريدة الدستور الاردنية 1994/7/26 ص 22.
(28) علي الحرباوي- حول الانتخابات الفلسطينية العامة- مجلة السياسة الدولية، 12 أبريل 1990.
(29) خالد البدارين، اتفاقية السلام مع اسرائيل، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع الاردن 2001، ص 83.
(30) شلبي لمعي، القدس، مجلة العربي سبتمبر 1994، ص 5.
(31) ADAM, JORDAN and Arab polarization Laurent History, Curter History, January 1982 p 24
(32) CLINTON, Jordan' plantains challenge, Ibid 124-1983 p 36
(33) نفس المرجع السابق ص 280.

(34) المعاهدة الاردنية الاسرائلية- مركز دراسات الشرق الاوسط الاردن2000 ص 81.
(35) نفس المرجع السابق ص 102.
(36) أحمد الخلايلة- الاستراتيجية الاردنة وارتباطها بالقضية الفلسطينية، المطابع العسكرية الاردن 1998 ص 60.
(37) اللجنة الاعلامية الاردنية، معاهدة السلام الاردنية الارائيلية، دائرة المطبوعات والنشر عمان 1994.